

الخطاب ليس على ما يشاء من الرضا والرضا
 والعقب وبالرضا والرضا الرضية خذتها القاموس
 تساوي ما في ذلك فضاغده اخذته ان كان سائرا
 وان كان رجا فضاغده العقب فان كان ضربا فالضرب
 فيه ذلك من ما في ذلك ثم يؤخذ منه شي وان ضاغده
 عند ذلك مراراً وكان ذلك اي كل مرة منها ما
 ما في ذلك ولو ضاغده بعض الضرا في بعض
 وذلك الذي يتبع الضاغده كما في ذلك ولو ضاغده
 يسفي اي لا يجوز ان يضاهى بعض الضرا الى بعض
 حرام ذلك ابو يوسف ان عمر بن الخطاب رضي الله
 وضع الضور فلما اسرنا اخذناها لا لم يهد بها على الناس
 ويؤخذوا بالثمن مما يجلبهم ذلك ما اخذ من المسلمين
 الضور وهو ربح الضور فيسببه سبيل الصدقة اي
 حكم حكم مال الزكاة فيقسم فيه مال الزكاة فيسب
 ما يؤخذ من هذه الضور فيصعبها وهو ان يسببها في ذلك
 ما يؤخذ من هذه الضور من ضورته رؤسهم وما يؤخذ من
 في تعقب فان السبيل ذلك فيسببها في قسمها فيقسم
 في الضرا وليس هو كما صدقة في حكم الله في الصدقة
 مما اخذ منها عليه بقره تعالى انما الصدقات للذين
 باءت على ذلك الضور وحكم في الضور كما يسببها في
 تلك الضور انما يؤخذ من شئ فان الله صمد لا يورث

اللينة

اللينة فهو ان على ذلك القسم ايضا وقد مر بالضحيق
 متوق في نفس الصدقات وهي زكاة المكينة فبها
 الوضوء التي تقسم عليها الصدقات الواجبة في
 الحوائج والادوات على هذه الادوات عندنا والله اعلم
 ولها بين الدمام الخولف الاطراف الفخرية ارضها
 بين الاطراف الضيقة التي اخذت فيها فقال قال ابو يوسف
 هي التي استعملت من ابراهيم بن مبردة في صدقة الف
 في كل ذلك صدقة زيارته بقره في اول من نصت شحير
 الاطراف على الضور انما كان حاصري ان لا تؤخذ منها
 يعني حالها وهو على من شئ اخذت منه ضرا
 ارضين درهما واحد من المسلمين وهو
 الزكاة ومن هذه الضور من كل شئ درهما
 درهما واحد وهو نصف الضور من مال مؤمن
 لا يؤخذ له وهو اولى الضور في كل حالها
 تقسم تلك الى زياره واصرف ان اعطى اي
 اسدو على الضور في تعقب في استيفاء
 حريتهم بالقدم المزملة او من منهم ربي تقصير
 او تاخير الهامة لهم وقال اي عمر رضي الله
 عطفه انهم قوم من العرب وليسوا بالكتاب
 والعرب تاتي بقره انما الهامة ولذلك لم يقبلوا
 ان يؤدوا حاجب عليهم باسم القرية بن ضاعفوا

بلغ